

أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي (سنغافورة)

ROLE OF FINTECH IN REINFORCING FINANCIAL INCLUSION (SINGAPORE)

عمور إيمان^{1*}، دحماني ياسين محمد²

¹ جامعة مولود معمري - تيزي وزو (الجزائر)

² جامعة مولود معمري - تيزي وزو (الجزائر)

Recepted 13/06/2023

Accpeted 01/07/2023

Published online 01/07/2023

ملخص: يهدف هذا البحث الى دراسة الشمول المالي في سنغافورة و الجهود المبذولة لتعزيزه في ضل التحول الرقمي للخدمات المالية و المصرفية ، و ذلك من خلال تسليط الضوء على مفهومي الشمول المالي و التكنولوجيا المالية ، إمكانية توسيع الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية ، تقييم واقعه في سنغافورة ، و قد توصلت الدراسة الى كون تعزيز الشمول المالي في العصر الحالي يتطلب بشكل أساسي منتجات مالية و مصرفية رقمية و قد حققت سياسات الشمول المالي المركزة في سنغافورة بعض النجاح في تشجيع فتح الحسابات المصرفية .

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، سنغافورة.

تصنيف JEL : G20 ؛ G21

Abstract :

This research aims to study financial inclusion in Singapore and the efforts exerted to enhance it in light of the digital transformation of financial and banking services, by highlighting the concepts of financial inclusion and financial technology, the possibility of expanding financial inclusion through financial technology, and assessing its reality in Singapore. The study concluded that enhancing financial inclusion in the current era requires mainly digital financial and banking products, and the focused financial inclusion policies in Singapore have achieved some success in encouraging the opening of bank accounts.

Keywords: Financial Inclusion, Financial Technology, Singapore.

Jel Classification Codes : G20 ; G21

* Corresponding author, e-mail: imene.ameur@lummto.dz

I - تمهيد :

إن التطور التكنولوجي والرقمي الهائل الذي يتسارع يوما بعد يوم في العالم، لم يترك مجالاً إلا وقد مسه وقفز به إلى أشواط متقدمة، وكون القطاع المالي أحد أهم القطاعات المتواجدة في شتى مجالات الحياة، كان لا بد وأن يتأثر بدوره بهذه التطورات التكنولوجية والرقمية، وبدفعة من الأحداث السابقة وخاصة الأزمات، ازدادت إرادة الدول في رقمنة القطاع المالي في إطار تحقيق ما يسمى بالشمول المالي؛ والذي يهدف إلى تعميم وتسهيل تقديم الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر والأهم من ذلك أن تتم هذه العملية في إطار الشفافية والأمان، حيث تسعى برامج الشمول المالي إلى توسيع نطاق الخدمات المالية للوصول إلى عدد أكبر من الأفراد ممن لا يتعاملون مع البنوك في جميع أنحاء العالم. في هذا الصدد، ظهرت خدمات مالية ومصرفية متنوعة ومبتكرة تعتمد أساساً على التكنولوجيات الحديثة وقائمة على التطورات الكبيرة الحاصلة في التكنولوجيا، وظهر مصطلح "FinTech" ويعني التكنولوجيا المالية، وهو دمج لكلمتين إنجليزيتين: "Technology" وتعني التكنولوجيا، و "Financial" وتعني المالية؛ وهو مفهوم هدفه تقديم خدمات مالية رقمية مبتكرة اعتماداً على التكنولوجيا المتطورة في أنظمة الحاسوب والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، وظهرت شركات ناشئة استثمرت في هذا المجال تقدم خدمات جديدة ومبتكرة منافسة للخدمات التقليدية.

❖ إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق، يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:
كيف تساهم التكنولوجيا المالية في تحقيق وتعزيز الشمول المالي؟ الإشارة إلى حالة سنغافورة.
وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشمول المالي وما هي أهميته في التنمية؟ مؤثراته، أبعاده وركائزه
- ماذا نعني بالتكنولوجيا المالية؟
- ما واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في سنغافورة؟ وماهي أهم مبادراتها لتعزيز هذا المجال؟

❖ أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من الأهمية البالغة للتكنولوجيا المالية ودورها الفعال في تحقيق أهداف الشمول المالي الذي بات مقصداً وهدفاً ملحا وضرورياً لاقتصاديات دول العالم، إضافة إلى عرض تجربة سنغافورة في مجال التكنولوجيا المالية وسعيها في واقع الشمول المالي في البلد، وتعتبر تجربة من التجارب الرائدة في هذا المجال وتحتل مراتب متقدمة بين دول العالم.

1.I - مفاهيم أساسية حول الشمول المالي و التكنولوجيا المالية :**أولاً: الشمول المالي**

يشير الشمول المالي عموماً إلى مدى إمكانية حصول الأفراد والأسر والشركات من مختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية على خدمات المؤسسات المالية الرسمية، ومدى الاستفادة منها بتكلفة معقولة، وفي الوقت المناسب، وبالقدر المطلوب، بالإضافة إلى مدى توفر الخدمات المرتبطة باحتياجاتهم. (مهناس، رسول، و بسيسة، 2019)

كما عرفت كل من منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها، الشمول المالي على أنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والإندماج الاجتماعي والاقتصادي". (صندوق النقد العربي، 2015)

❖ أهمية وأهداف الشمول المالي:

- الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي

لقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول مختلف شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، ذلك لأن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار، ومن ثم فإن تحقيق الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي. (صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، 2015)

• الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق اهداف التنمية المستدامة

تعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمويل المشروعات الصغيرة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة المتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي. (بن قيدة وبوعافية)

• الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية

تؤكد بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع المستوى المعيشي كما يؤدي إلى تحسين التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي، كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفايدي تركيزها. (زاوية و بلعور، 2019)

❖ ابعاد ومؤشرات الشمول المالي

اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي "GPFI"

(Global Partnership for Financial Inclusion) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي و الوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تقطول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

• الوصول للخدمات المالية

ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، حيث يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

• استخدام الخدمات المالية

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. وتكمن مؤشرات هذا البعد في:

- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
- ✓ عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين؛
- ✓ عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛
- ✓ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- ✓ نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر؛
- ✓ نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛
- ✓ نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
- ✓ نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛

- ✓ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛
- ✓ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

• جودة الخدمات المالية

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية .
عدم الوصول إلى الخدمات المالية لازال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. (شني و بلخضر، 2018)

❖ الركائز الأساسية للشمول المالي

• دعم البنية التحتية المالية

- إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورة لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي:
- ✓ بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
- ✓ الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها، من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيرها؛
- ✓ تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية؛
- ✓ الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة؛
- ✓ توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة البيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

• الحماية المالية للمستهلك

وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية. تزويده بالمعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة. تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع لتيسير الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي. وهنا نشير إلى دور الجهات الاشرافية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.

• التثقيف المالي

ويكون من خلال اعداد استراتيجيات وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي. (بن قيدة و بوعافية)

ثانيا: التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية، التي غالبا ما يتم الإشارة إليها بالاختصار FinTech، اختصارا لكلمة: "Financial Technology"، هي التقنيات والابتكارات التي تسعمل منافسة الأساليب المالية التقليدية التي تقدم الخدمات المالية، حيث تعتبر صناعة ناشئة تستخدم التقنيات لتحسين الأنشطة في مجال التمويل، وكمثال عن هذه التكنولوجيا يمكن الإشارة إلى استخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية أو ما يعرف بالبنوك الخلوية، وكذلك خدمات الاستثمار عبر الهاتف المحمول. (زاوية و بلعور، 2019)

حسب تقرير التكنولوجيا المالية الصادر عن مختبر ومضة وشركة Payfort (إحدى شركات Amazon)، توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة، تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة، وذلك من خلال تقديم عروض ذات قيمة، وبالتالي فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين. (عبد الرحيم و بن قدور، 2018)

وحسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن فإن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نرب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية. (لزهاري و حجاج، 2018)

❖ خصائص التكنولوجيا المالية

تتمثل أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي:

- الوصول لكل المستخدمين: تستهدف الشركات الناشئة كل الطبقات والفئات، وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات، أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود؛
- المرونة والقدرة على تحمل التكاليف: توفر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضاً وخططاً عدة للدفع مقابل السلع والخدمات؛
- تصميم محوره العميل: تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة وسهلة؛
- السرعة: تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات؛
- سياسة البيانات أو الهواف الممولة: تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء، كما تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص. (صليبة و شافري، 2020)

❖ إمكانيات التمويل الرقمي

قد يكون لظهور التمويل الرقمي وحلول التكنولوجيا المالية العديد من الآثار الإيجابية:

- ✓ زيادة النمو الاقتصادي من خلال توفير الوصول إلى مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات المالية للأفراد والمؤسسات المتوسطة والكبيرة؛
- ✓ قد يؤدي هذا الوصول المعزز إلى التمويل إلى تقليص الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي تحسين تطبيق تحصيل الضرائب والامتثال لقوانين العمل، تتعلق التأثيرات الإيجابية الأخرى بالمدخرات الرسمية، والابتكار المالي، مثل إقراض P2P أو طرق تسجيل الائتمان الجديدة، وتكوين الأعمال التجارية الجديدة، مثل التجارة الإلكترونية؛
- ✓ تحسين كفاءة النظام المالي العالمي وتوفير أجهزة مراقبة أفضل للمنظمين؛
- ✓ تقليص إنفاق الحكومات من خلال تحسين تحصيل الضرائب وتحسين الاستهداف من الإعانات وخلق مكاسب الكفاءة؛
- ✓ يمكن للمدفوعات الرقمية أن تقلل من عدم الكفاءة في تدفقات المدفوعات الحالية من خلال القضاء على التسرب (الحكومات يمكن أن تحل محل المدفوعات الاجتماعية القائمة على النقد وبرنامج الدعم بمدفوعات مباشرة مستهدفة) ومن خلال خفض تكاليف المعاملات والإدارية.

من وجهة نظر الاقتصاد الجزئي، يمكن أن يؤدي ظهور التمويل الرقمي إلى:

- ✓ تعزيز الشمول المالي وخاصة للأفراد في المناطق الريفية، الذين يوفرون الوقت والمال من خلال تجنب السفر إلى الفروع البعيدة. كما يمكن لإدارة الدعم الميداني تحسين الظروف الاقتصادية الريفية من خلال ربط القرويين بالمهاجرين الحضريين بشكل أفضل؛
- ✓ تقديم خدمات مصرفية ميسورة التكلفة وسريعة الاستجابة وآمنة للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات مصرفية؛
- ✓ الوصول إلى مخزن آمن للأموال وتحويلات سهلة يشجع الناس على التجارة وتوفير المزيد ومساعدتهم على إجراء المعاملات الأساسية مثل دفع الفواتير (الكهرباء، إمدادات المياه) وتحويلات الأموال؛
- ✓ تقليل التكاليف التشغيلية وتكاليف ال قرض للمقرضين من خلال القيام بأعمال تجارية أكثر كفاءة وتقديم خدمات جديدة، مثل التحويلات ودفع مبالغ صغيرة، والتي تكون أحياناً مستحيلة مع الخدمات المصرفية التقليدية. (Venet, 2019)

❖ دور التكنولوجيا المالية في دعم الوصول الى الشمول المالي

تعد التكنولوجيا المالية بآلياتها الميسرة سبباً لحل بعض المشاكل المتمثلة بالتكلفة المرتفعة للخدمات وبعد المسافات بين المناطق النائية ومركز الخدمات المالية والروتين المعقد المعتمد من قبل المؤسسات التقليدية فالتكنولوجيا المالية تتمتع بالمرونة المطلوبة إذ تسمح التكنولوجيا بإيصال الخدمات من خلال الأجهزة الذكية الى ابعد نقطة ممكنة فهي تصل الى مختلف الشرائح المجتمعية دون أن يذهب اليها أحد وتكلفة منخفضة جداً نظراً الى عدم احتياجها الى التجهيزات والمعدات التقليدية للمؤسسات المالية بشكلها الحالي فهي تمثل نموذج عمل جديد تماماً، وكذلك تتيح البيانات المشتركة للزبائن الموجودة لدى مزودي الخدمة الحكم على الجدارة الائتمانية الكترونياً من خلال تلك البيانات عند إتاحة الوصول إليها، و قد نشر البنك الدولي دراسة عن الشمول المالي أكد فيها أن هناك تحسناً ملحوظاً في الآونة الأخيرة في نسبة الحاصلين على خدمات مالية في العالم إذ بلغت نسبتهم 69% من البالغين وهو ما يشير الى تحسن نسبة الشمول المالي بفضل التكنولوجيا المالية، فالابتكارات التي قدمتها التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية معتمدة على التقدم التكنولوجي ساهم بشكل كبير في تفضيل الزبائن الحصول على الخدمات بشكل الكتروني كونها تعتمد على شركات غير مالية دخلت سوق المنافسة و من هذه الخدمات التي يفضلها الزبائن مدفوعات التجزئة و تقديم الائتمان و غيرها (سلام عبد الرضا و آخرون، 2020).

II - الطريقة والأدوات : اعتمدنا في دراستنا للموضوع على المنهج الوصفي التحليلي بغرض توضيح دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز

الشمول المالي، مما يساهم في الرفع من أداء القطاع المالي وتحقيق استقراره، إضافة إلى عرض تجربة سنغافورة في تفعيل صناعة التكنولوجيا المالية، وإرساء دعائم الشمول المالي، وأهم الإنجازات المحققة في هذا المجال.

❖ واقع الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في سنغافورة

وجدت سنغافورة نفسها في بؤرة التكنولوجيا المالية في جنوب شرق آسيا وكذا في العالم بفضل سلسلة من السياسات الاستراتيجية المنفذة بعناية، والمؤسسين المغامرين ونظام بيئي مزدهر. على الرغم من أنها أصغر حجماً مقارنة بجيرانها، سنغافورة دولة التكنولوجيا المالية، نمت نفسها لتصبح قوة هائلة مع ما يقرب من نصف شركات التكنولوجيا المالية في ASAN والتي تعتبر سنغافورة موطنها.

❖ بعض مؤشرات الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في سنغافورة

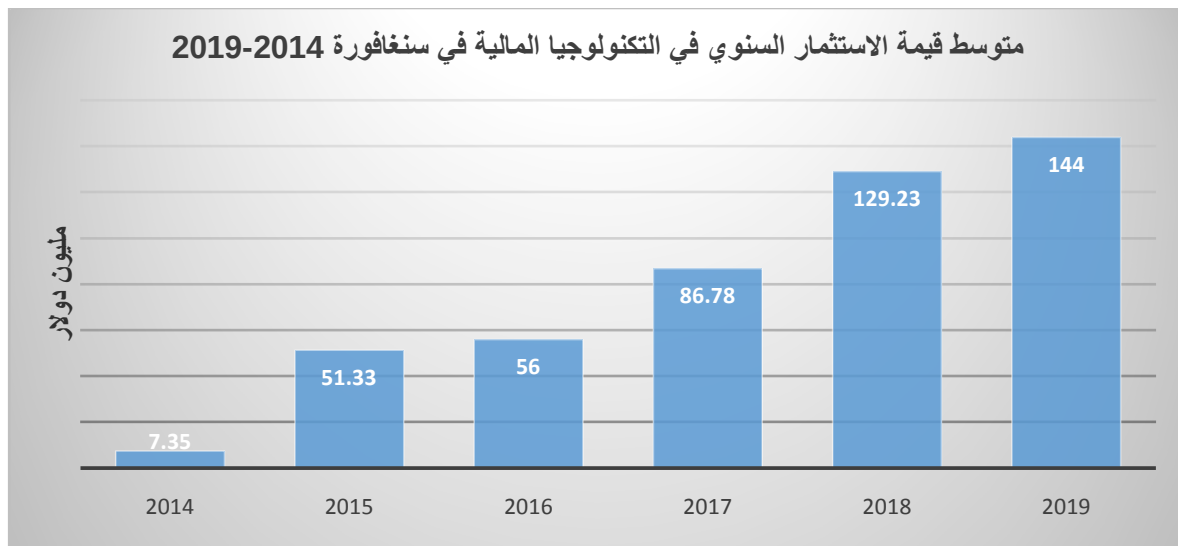
المؤشر	القيمة	المؤشر	القيمة
عدد السكان	5.9 مليون (2019)	الادخار في المؤسسات المالية	67% (2017)
ترتيب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً	الثالث عالمياً (2019)	الاقتراض من المؤسسات المالية	16% (2017)

نسبة اكتساب الهواتف الذكية	90%	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	89000 دولار سنغافوري (2019)
الوصول إلى الإنترنت مع هاتف ذكي	92%	الناتج المحلي الإجمالي	508 مليار سنغافوري (2019)
عمليات شراء على الإنترنت/ دفع الفواتير على الإنترنت	57%	القوى العاملة	2.3 مليون (2019)
امتلاك شكلاً من أشكال العملات المشفرة	8.1%	البنوك العاملة في سنغافورة	131 بنك
الإيرادات في سوق التجارة الإلكترونية	8.5 مليار دولار سنغافوري (2019)	حاملات بطاقات بنكية	5.6 مليون
مؤشر التجارة الإلكترونية في ترتيب سنغافورة من 152 دولة	المرتبة الثالثة (2019)	امتلاك الحسابات البنكية (أكبر من 15 سنة)	99% (2017)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقرير التكنولوجيا المالية في سنغافورة 2021، ص 03

نلاحظ من الجدول أعلاه أن سنغافورة رغم صغر مساحتها وعدد سكانها الذي لا يتجاوز 5.9 مليون نسمة سنة 2019 ينشط فيها 131 بنك، وبلغ عدد حاملي البطاقات البنكية 5.6 مليون نسمة أي بنسبة 99% تقريباً. كما نلاحظ أن نسبة المالكين للحسابات البنكية الذين يتجاوز عمرهم 15 سنة بلغ 99% سنة 2017، وتقدر نسبة اكتساب الهواتف الذكية بـ 90%، و92% منهم يمكنهم الوصول للإنترنت من هواتفهم الذكي، ما يؤكد أن البنية التحتية التكنولوجية قوية. وقد قدرت سنة 2019 نسبة عمليات الشراء ودفع الفواتير عبر الإنترنت بـ 57%، كما صنفت سنغافورة سنة 2019 في المرتبة الثالثة من بين 152 دولة حسب مؤشر التجارة الإلكترونية، وقد بلغت إيرادات سوق التجارة الإلكترونية بـ 8.5 مليار دولار سنغافوري. كما بلغت نسبة امتلاك شكل من أشكال العملات المشفرة 8.1%.

❖ الاستثمار في التكنولوجيا المالية في سنغافورة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على موقع statista

المنحنى البياني يبين تطور قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في سنغافورة خلال الفترة 2014-2019، محسوبة بمتوسط الاستثمارات الرباعية لكل سنة، ونلاحظ أن قيمة الاستثمارات في تطور مستمر خلال هذه الفترة حيث قفزت من 7.35 مليون دولار سنة 2014 لتبلغ 144 مليون دولار خلال 2019، وهذا ما يدل على توجه واستراتيجية سنغافورة في هذا المجال، ونيتها في دعم التكنولوجيا المالية وبالتالي إرساء ركائز الشمول المالي وتحقيق مستويات متقدمة في البلد.

❖ الاستعداد الرقمي في سنغافورة

تحتل سنغافورة المرتبة الأولى في العالم في الإستعداد الرقمي ، ويعود الفضل في احتلالها المركز الأول إلى الجهود الحكومية لتحويل البلاد إلى المركز التكنولوجي المالي في آسيا، واستثماراتها في القدرات والمبادرات الرقمية. ركزت الحكومة على جذب شركات التكنولوجيا العالمية وجعل مقرها الإقليمي في سنغافورة، مدعومة بضرائب منخفضة واستثمارات ضخمة في البنية التحتية للتكنولوجيا.

إلى جانب ذلك، كانت الحكومة تقدم أيضًا مدفوعات غير نقدية على نطاق واسع، وأطلقت الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، التي تسعى إلى نشر الذكاء الاصطناعي لتوفير المنافع الاجتماعية والاقتصادية.

تم تسمية سنغافورة المدينة الذكية لعام 2018 في المؤتمر العالمي لمعرض المدينة الذكية، التي اعترفت بأبرز المبادرات ومشاريع الابتكار الحضري والتحول الصناعي. (Singapore Fintech report, 2021)

❖ مبادرات تفعيل التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي في سنغافورة

بغرض تعزيز وإرساء الشمول المالي بسنغافورة عملت السلطة المالية لسنغافورة (MAS) على بذل مجهودات معتبرة لتفعيل التكنولوجيا المالية، من خلال الاهتمام بالابتكار والتطوير في مجال الخدمات المالية والمصرفية، وإطلاق مجموعة من المشاريع في هذا الصدد:

➤ مشروع UBIN:

في عام 2016 ، دخلت السلطة المالية لسنغافورة (MAS) في شراكة مع R3؛ (تحالف رائد في البلوكشين)، لإطلاق مشروع Ubin لتطوير وإثبات مفهوم إجراء المدفوعات بين البنوك باستخدام "البلوكشين" (blockchain).

مشروع Ubin ، بقيادة (MAS)، هو مشروع يستكشف استخدام تقنية blockchain ودفتر الأستاذ الموزع (DLT) للمقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية

➤ مجموعة التكنولوجيا المالية والابتكار (FTIG):

(FTIG) ينظم السياسات ويضع استراتيجيات لتيسير استخدام التكنولوجيا والابتكار لتحسين إدارة المخاطر، وتعزيز الكفاءة، وتعزيز القدرة التنافسية في القطاع المالي.

قامت مجموعة التكنولوجيا المالية والابتكار (FTIG) بالعديد من المبادرات منها: مهرجان سنغافورة للتكنولوجيا المالية، والذي يعد الأكبر في العالم، التحدي العالمي للابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، إضافة إلى دليل التكنولوجيا المالية.

➤ البنوك الرقمية:

أصدرت "MAS" ترخيصين لبنكين رقميين بالكامل وترخيصين لبنكين رقميين للبيع بالجملة في 04 ديسمبر 2020. وأعلن البنك المركزي في 18 يونيو 2020 أن 14 من 21 طلبا من طلبات البنوك الرقمية قد استوفت معايير الأهلية المطلوبة وستنتقل إلى المرحلة التالية من التقييم.

➤ مخططات التمويل:

في 23 أغسطس 2020، أعلنت "MAS" عن خطة جديدة مدتها ثلاث سنوات لاستثمار 250 مليون دولار سنغافوري تهدف إلى تعزيز ابتكار التكنولوجيا المالية مع التركيز بشكل إضافي على الذكاء الاصطناعي ، لدعم مشاريع الابتكار واسعة النطاق وتوسيع نطاق مهارات التكنولوجيا المالية.

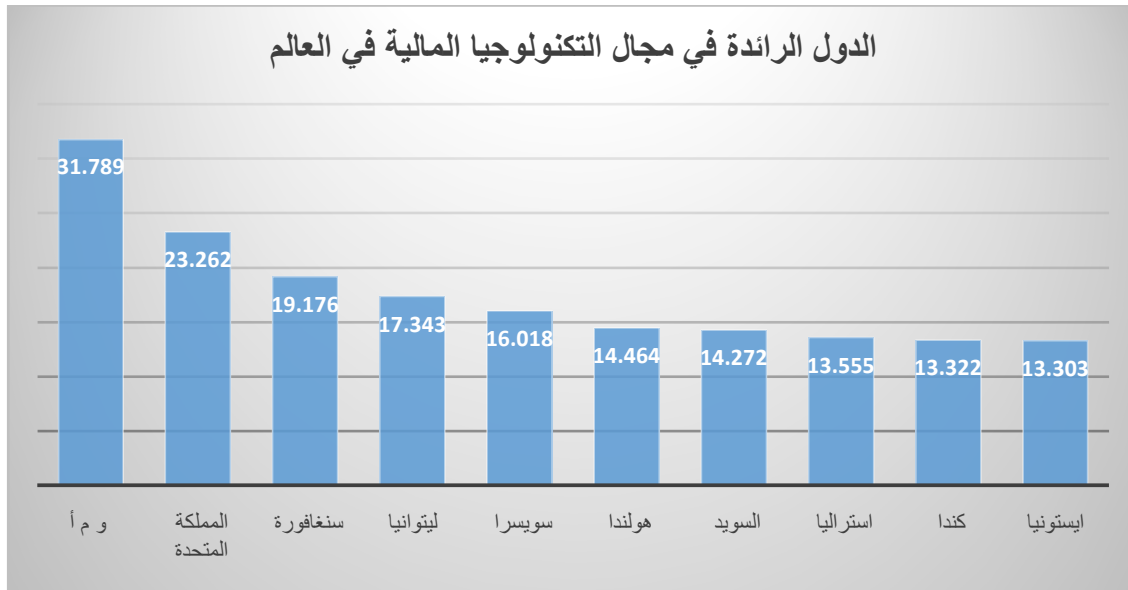
تأتي هذه المبادرة بعد نجاح خارطة طريق سابقة مدتها خمس سنوات شهدت ظهور 1000 شركة في مجال التكنولوجيا المالية و 40 مختبراً للابتكار، مما سهل إنشاء 500 مشروع.

◀ شبكة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) للابتكار المالي (AFIN):

تأسس "AFIN" في مايو 2017، وهو صندوق قابل للتطوير أنشأ لهدف السماح بالتعاون لتسهيل مئات التجارب بجزء بسيط من التكلفة العادية واستهداف نتيجة التحول الرقمي.

طورت هذه الشبكة ما يسمى بـ: "API Exchange"، وهي سوق أو بورصة عبر الانترنت وصندوق حماية لكل ما يتعلق بالتكنولوجيا المالية، وهو أول منصة مفتوحة عبر العالم، وتهدف الى تعزيز تحقيق الشمول المالي. (Singapore Fintech report, 2021, p. 11)

❖ سنغافورة في المراتب الأولى عالمياً في مجال التكنولوجيا المالية والشمول المالي:



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقرير مؤشر التكنولوجيا العالمي 2020، ص 26.

يتبين من المنحنى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر ترتيب الدول في مجال التكنولوجيا المالية بعدد نقاط 31.789 وهذا حسب تقرير مؤشر التكنولوجيا العالمي: (Findexable Global Fintech index 2020)، تليها المملكة المتحدة بـ 23.262 نقطة، وتأتي سنغافورة في المرتبة الثالثة عالمياً بـ 19.176 نقطة. وهذا ما يؤكد أن سنغافورة تمتلك بنية تكنولوجية مالية قوية رشحتها لاحتلال هذه المرتبة بين كل دول العالم، وأنها وفرت مناخاً ممتازاً لتسهيل الولوج إلى التكنولوجيا المالية التي بدورها تسمح بتحقيق الشمول المالي.

III- النتائج ومناقشتها

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوردتها فيما يلي:

- الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي؛
- يهدف الشمول المالي إلى توسيع نطاق استخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي؛

- يحاهم التطور السريع للتكنولوجيا المالية في ظهور العديد من الخدمات المالية المبتكرة، مما يفتح بتعزيز الشمول المالي ؛
- تقدم التكنولوجيا المالية فرص هائلة لتطوير الخدمات المالية، كما تساعد في تحديد وتطوير الخدمات التقليدية؛
- تعتبر دولة سنغافورة بين الدول التي تولي اهتماماً كبيراً لدعم الشمول المالي، من خلال المجهودات التي تبذلها حكومتها، حيث حققت سنغافورة تقدماً ملحوظاً في مؤشرات الشمول المالي الرقمي، ويرجع ذلك لجهود السلطة المالية لسنغافورة من أجل تفعيل لتكنولوجيا المالية؛
- ركزت الحكومة على جذب شركات التكنولوجيا العالمية وجعل مقرها الإقليمي في سنغافورة، مدعومة بضرائب منخفضة واستثمارات ضخمة في البنية التحتية للتكنولوجيا؛
- أطلقت سنغافورة مجموعة من المبادرات لتفعيل التكنولوجيا المالية من أجل تعزيز الشمول المالي تمثلت في مشاريع واستراتيجيات مختلفة.

IV- الخلاصة :

حظى الشمول المالي باهتمام كبير و متزايد في العالم وأصبح ضرورة حتمية يفرضه واقع التطور والتسارع الكبير في ميكانيزمات التنمية الاقتصادية المستدامة وكذا التنمية المالية على وجه الخصوص، حيث يهدف الشمول المالي الى تقديم الخدمات والمنتجات المالية وإيصالها إلى أقصى عدد من الأفراد وتعزيز وصولها واستخدامها لكل فئات المجتمع، بطريقة سريعة، سهلة وآمنة، وبحكم طبيعة هذه الأهداف فإن التكنولوجيا المالية تعتبر الركيزة الأساسية للشمول المالي حيث أنها تخدم هذه الأهداف وتعزز من حظوظ تحقيق الشمول المالي من خلال استخدام مختلف التكنولوجيات المتطورة في تقديم الخدمات المالية المبتكرة وتقليص القيود واختزال المسافات في توفير هذه الخدمات لكل شرائح وفئات المجتمع.

لقد غيرت التكنولوجيا المالية في سنغافورة العديد من جوانب الحياة البشرية، بما في ذلك في الشركات بدا تطوير التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية بظهور النظام المصرفي الاساسي. تستمر في التطور الى جانب عملائها، مثل تطوير شركات التكنولوجيا والشركات الناشئة الكبيرة التي تخترع الكثير من الابتكارات في التكنولوجيا المالية.

قائمة المراجع

- Singapore Fintech report. (2021).
- Venet, B. (2019, janvier). FinTech and financial inclusion. p05.
- العباس بنحاس، حميد رسول، و بلعباس عز الدين بسياسة. (2019, 06 18). أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة الى التجربة الأردنية. معارف، الصفحات 211-237.
- رشيدة زاوية، و سعيدة بلعور. (2019, 09 26). التكنولوجيا المالية ودورها في تسريع الشمول المالي من أجل تنمية مستدامة. الجزائر.
- زواويد لزهاري ، و نفيسة حجاج . (2018). التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي... الواقع والآفاق. مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية(العدد 03)، صفحة ص 64.
- صندوق النقد العربي . (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي.
- صندوق النقد العربي. (2015). متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.
- صورية شني ، و السعيد بلخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، الصفحات 104-129.

- فلاق صلية ، و سامية شارفي. (2020). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي –تجربة مملكة البحرين-. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21 (العدد 01)*، صفحة ص 302.
- مروان بن قبيدة، و رشيد بوعافية . (بلا تاريخ). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. الجزائر.
- مصطفى سلام عبد الرضا، و آخرون. (2020). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصر في بغداد التجاري والخليج التجاري . *مجلة وارث للبحوث العلمية (العدد 02 رقم 01)*، صفحة ص 154.
- وهيبة عبد الرحيم، و أشواق بن قدور. (2018). توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية.